وبينهما عموم وخصوص من وجه فالمعضل اعم لانه لا يختص بأول السند واخص لانه لا يكون الا باثنين فصاعدا والمعلق اعم لانه قد يكون بواحد فقط واخص لانه لا يكون الا من الاول اولا بان كان بواحد فقط من تابعي او قبله او اكثر منه لا على التوالي بل من موضعين فاكثر من السند فالمنقطع دعي فهو غير المرسل والمعضل وقد يسمى مقطوعا وهل تختص باثنا السند فيكون غير المعلق اولا فيكون اعم من وجه الاقرب الثاني وهو مدلس بفتح اللام اذ السقط خفي فيه بحيث لا يدركه الا الامة الحذاق لاسقاطه من الاصل حذفه فهو اخص من المنقطع وغيره وهو تدليس تسوية بان يكون مرويا عن ضعيف بين ثقتين قد التقيا فيسقطه ويأتي بلفظ يوهم الاتصال كعن وقال فان فعله عدل ولو مرة لم يقبل من حديثه الا ما صرح في جميع سنده بالاتصال وقد ليس لمناد بان يسقط شيخه ويرتقي لمن فوقه بنحو عن وقال مع كونه لقيه ولم يسمع منه او سمع منه غير هذا الحديث فالاصح انه ان كان ثقة قبل منه ما صرح فيه بالاتصال فقط وكالتدليس الارسال الخفي بان يروي عن معاصر لم يلقه والتخطيب فيه التفصيل المهم المراسيل ويعرف عدم اللقاء باخبار عن نفسه ونحو امام مطلع ويخص ذلك لابن زياد راو في بعض طرقه لاحتمال كونه مزيدا وفيه للخطيب تمييز المزيد في متصل الاسانيد واما يكون رده للطعن بكذب فتهمة ففحش غلط ففسق فوهم فمخالفة فجهالة فسوء حفظ اذا راى حديثا باسناد ضعيف فلك ان تقول هو ضعيف بهذا الاسناد ولا تقول ضعيف المتن فمجرد ضعف ذلك الاسناد الا ان يقول امام انه لم يرد من وجه صحيح او انه حديث ضعيف واذا اردت رواية الضعيف فلا تجزم به بل قل نقل او روي او بلغنا او ورد او جاء بانواعها الاتية في رواته فان كان للكذب من الراوي في خصوص الحديث النبوي ولو مرة ولو تاب بل تعمده في تحليل حرام وعكسه كفر فاسمه موضوع ومختلق ومصنوع وهو شر المردود واجمعوا على تحريم روايته بدون بيان حاله حتى خطا او التعليق والوجادة وغيرهما في سكوتهم على احاديث فضايل السور الاتية لكن من ذكر سنده فهو اعذر لانه احال على النظر فيه بخلاف نحو الزمخشري والبيضاوي لكن ليس الحديث من صناعتهما

صناعتهما ويعرف باقراره وضعه وما ينزل منزلته كان يسند حديثا ويورخ سماعه بما يعرف به اهل الفن كذبه ويقرأ بين من حال الراوي او المروي يدركها من له في الحديث ملكة واطلاع تام ممنا قضه حيث لا يقبل التاويل لنص متواتر او اجماع قطعي او عقل قاطع وكعدم وجوده عند اهله بعد التقرير الاخبار وتدوينها لحديث صلاة الخمس اخرجه من رمضان الدارقطني على ابطال الشريعة فعلى واضعه لعنة الله ولعنة اللاعنين وقد اتفق الائمة بكفر من اعتقدها او صلاها فيجب على كل قادر منع الناس منها والاشارة بكفرهم في الكفر وكالمجاز فيه في الثواب كاحاديث ادعية الحوش والقدح والسيفي وكتب العرش وحرز الاقسام والسبعة الهيا كل والعهود وصلوات الرغايب في رجب وليلة النصف من شعبان وعشرة المحرم وكركة لفظه او معناه وهو كثير كالسبعة العهود ووصايا علي وابي هريرة وغيرها وغزو ان حصن الغراب وبيداء العلم وتبوك وخيبر وقصة تميم والمقداد المشهورة بايدي العوام وكقلة اكرام الدين كغيبات ابن ابي هم دخل على المهدي وهو يلعب بالحمام فساق سندا بانه صلى الله عليه وسلم قال لا سبق الا في نصل او خف او حافر او جناح فزاد او جناح فعرف المهدي بقرينة حاله انه كذب لاجله فذبح الحمام ولم يلعب بها بعد ولغيره لكن قال ابن الحديث المنكر عند اهله طلبه كالليل ثم الواضع قد يخبر عن حاله ما من نفسه كالفقر فحري به ان يفتخر ان الله يستحيي ان يرى عبده من اهله ما اتخذ الله تعالى من ولي ولو اتخذه لعلمه وقد يأخذ كلام غيره ممن عرف نفسه فقد عرف ربه من كلام يحيى بن معاذ الرازي ما وسعني ارضي وسمائي الخ او اما خلق الله العقل الخ فهما من الاسرائيليات حب الدنيا راس كل خطيئة من قول مالك بن دينار او عيسى عليه السلام ولا يعرف معروفا الا من سهيل الحسن البصري وهي عندهم كالترجمة لانه قال ما علمت سندها عنه فان صح فقد اخرج المزني في تهذيبه عنه انه قيل له انكم تقولون قال النبي صلى الله عليه وسلم ولم تذكروا عنه فاجاب بان كل ما قال فبه ذكرنا وراه عن علي الكذب لا يستطيعه ذو الحجا وفيه اثبات سماع من علي وهو الصواب فقد اجتمع به في المدينة الى ان خرج عنها علي فلم يره وقد يركب سندا صحيحا لضعيف ليروج او يبدل راويا باخر ليستغرب وحينيا تاتي